أبرز التطورات الاقتصادية

الربع الثالث 2022م

وكالة الأبحاث والدولية | إدارة الأبحاث والتقارير الاقتصادية

البنك المركزي السعودي
SAMA
Saudi Central Bank

البنك المركزي السعودي
SAMA
Saudi Central Bank

للمراسلات والاستفسارات

بريديًا:
البنك المركزي السعودي
إدارة الأبحاث والتقارير الاقتصادية
ص.ب 2992، الرياض 11169
المملكة العربية السعودية

هاتف: 4633000 - 11 (966+)
البريد الإلكتروني: **research@sama.gov.sa**

ولمتابعة أحدث ما ينشره البنك المركزي السعودي من تقارير، وتعليمات المؤسسات المالية التي يشرف عليها، ومن الإحصاءات النقدية والمصرفية، وتقديرات ميزان المدفوعات الربعية وغير ذلك، يرجى زيارة موقع البنك على الإنترنت بالعنوان التالي:
http://www.sama.gov.sa

المركز الرئيس للبنك المركزي وفروعه

المركز الرئيس
الرياض

الفروع
مكة المكرمة
المدينة المنورة
الرياض
جدة
الدمام
الطائف
بريدة
جازان
تبوك
أبها

المحتويات

1- الملخص التنفيذي 4

2- الاقتصاد العالمي 5

3- الاقتصاد السعودي 5

3-1 أبرز التطورات في القطاع الحقيقي 5

3-2 القطاع النفطي 8

3-3 المالية العامة 9

3-4 التضخم 10

3-5 القطاع الخارجي 10

4- القطاع المالي والمصرفي 11

4-1 التطورات في القطاع المصرفي 11

4-2 التطورات في سوق التأمين والتمويل وأسواق رأس المال 12

4-3 تطورات التقنية المصرفية 13

4-4 أبرز التطورات في التقنية المالية للربع الثالث 2022م 14

1- الملخص التنفيذي

- من المتوقع أن يسجل نمو الاقتصاد العالمي تراجعًا من 6.0 في المئة في عام 2021م إلى 3.2 في المئة في عام 2022م.

- ارتفع الطلب العالمي على النفط الخام حسب تقديرات أوبك خلال الربع الثالث من عام 2022م بمقدار 1.0 مليون برميل في اليوم، ليصل متوسط الطلب إلى 99.3 مليون برميل في اليوم.

- أشارت توقعات صندوق النقد الدولي إلى نمو الاقتصاد السعودي بنسبة 7.6 في المئة ونسبة 3.7 في المئة للعامين 2022م و2023م على التوالي.

- تشير التقديرات السريعة للربع الثالث من عام 2022م إلى تسجيل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ارتفاعًا بنسبة 8.6 في المئة على أساس سنوي. ويُعزى هذا النمو إلى ارتفاع الأنشطة النفطية والأنشطة غير النفطية بنسبة 14.5 في المئة ونسبة 5.6 في المئة على التوالي.

- تشير بيانات أحد المؤشرات الاستهلاكية للقطاع الخاص المكوّن من مبيعات نقاط البيع، والسحوبات النقدية، وشيكات المقاصة للأفراد والشركات، والتجارة الإلكترونية عبر بطاقات مدى إلى ارتفاع الاستهلاك خلال الربع الثالث من عام 2022م حيث سجل نموًا سنويًا بنسبة 8.9 في المئة ونموًا ربعيًا يقدّر بنحو 1.9 في المئة.

- سجّل متوسط إنتاج المملكة من النفط الخام خلال الربع الثالث من عام 2022م ارتفاعًا سنويًا بنسبة 14.7 في المئة ليبلغ متوسط الإنتاج نحو 10.9 مليون برميل يوميًا.

- سجل متوسط سعر النفط العربي الخفيف في الربع الثالث من عام 2022م ارتفاعًا سنويًا بنسبة 42.0 في المئة ليبلغ متوسط سعر البرميل 104.3 دولارًا.

- سجّل إجمالي الإيرادات والمصروفات الفعلية للميزانية خلال الفترة (يناير-سبتمبر) من عام 2022م ارتفاعًا سنويًا بنسبة 36.5 في المئة و14.1 في المئة على التوالي. ونتيجة لذلك، سجلت الميزانية خلال الفترة فائضًا مقداره 149.5 مليار ريال.

- سجّل الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال الربع الثالث من عام 2022م ارتفاعًا سنويًا نسبته 2.9 في المئة، مقارنةً بارتفاع نسبته 0.4 في المئة خلال الفترة نفسها من العام السابق. وحقق ارتفاعًا نسبته 1.0 في المئة مقارنة بالربع الثاني من عام 2022م.

- ارتفع إجمالي قيمة الصادرات في الربع الثاني من عام 2022م بنسبة 85.1 في المئة ليبلغ نحو 429.8 مليار ريال مقارنةً بنحو 232.2 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2021م.

- سجّل عرض النقود بتعريفه الشامل (ن3) خلال الربع الثالث من عام 2022م ارتفاعًا سنويًا نسبته 9.0 في المئة (203.4 مليار ريال) ليبلغ نحو 2,465.8 مليار ريال.

2- الاقتصاد العالمي

أبرز تطورات الاقتصاد العالمي

تشهد آفاق الاقتصاد العالمي تباطؤًا نتيجة عدد من العوامل منها: ارتفاع تكلفة المعيشة، وتشديد الأوضاع المالية في كثير من الدول، والأزمة الروسية الأوكرانية. وتبعًا لذلك، قام صندوق النقد الدولي بمراجعة توقعاته (تقرير آفاق الاقتصاد العالمي-أكتوبر 2022م) لنمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، حيث استقرت توقعات عام 2022م بدون تغيير عند 3.2 في المئة، وانخفضت بمقدار 0.2 نقطة مئوية إلى 2.7 في المئة لعام 2023م عن توقعات يوليو 2022م. وجاءت هذه المراجعة نتيجة لانخفاض التنبؤات لأكبر الاقتصادات في العالم، حيث خُفضت التوقعات بمقدار 0.7 نقطة مئوية للولايات المتحدة الأمريكية، وبمقدار 0.5 نقطة مئوية لمنطقة اليورو، وبمقدار 0.1 نقطة مئوية للصين لعام 2022م (الرسم البياني رقم 1).

الرسم البياني رقم 1: توقعات النمو للاقتصادات

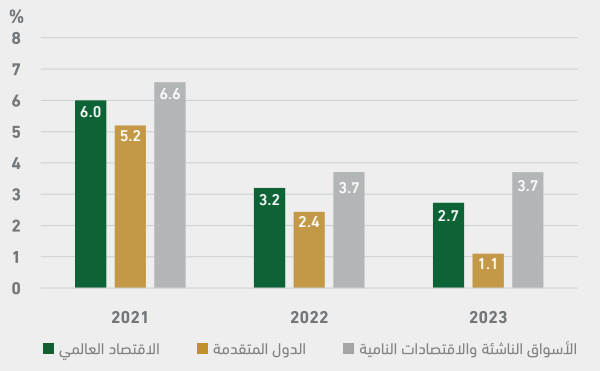

المصدر: صندوق النقد الدولي - أكتوبر 2022م.

ومن جهة أخرى، أصبح كبح التضخم أولوية بالنسبة لصناع السياسات، مما أدى إلى تشديد السياسات النقدية وتداعياتها على الأوضاع المالية. حيث ارتفعت توقعات التضخم عما كان متوقعًا في يوليو الماضي إلى 7.2 في المئة في الاقتصادات المتقدمة و9.9 في المئة في اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، أي أعلى بمقدار 0.6 و0.4 نقطة مئوية على التوالي.

أبرز تطورات أسواق النفط العالمية

تشير توقعات أوبك في تقريرها الصادر في شهر أكتوبر 2022م إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط الخام خلال الربع الثالث من عام 2022م بمقدار 1.0 مليون برميل باليوم مقارنة بالربع الثاني من العام نفسه ليصل الطلب إلى 99.3 مليون برميل في اليوم وذلك نتيجة لارتفاع الطلب من دول الشرق الأوسط بمقدار 0.3 مليون برميل باليوم، وأمريكا اللاتينية بمقدار 0.2 مليون برميل باليوم، وكذلك الصين بمقدار 0.1 مليون برميل باليوم. وتشير توقعات أوبك إلى ارتفاع العرض العالمي من النفط في الربع الثالث من عام 2022م بمقدار 2.1 مليون برميل باليوم ليصل إلى 100.63 مليون برميل باليوم نتيجة لارتفاع العرض من دول خارج أوبك بمقدار 1.3 مليون برميل باليوم (الرسم البياني رقم 2).

الرسم البياني رقم 2: وضع السوق العالمية للنفط

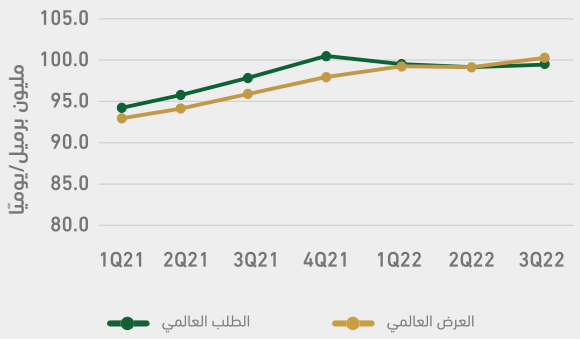

المصدر: أوبك.

3- الاقتصاد السعودي

3-1 أبرز التطورات في القطاع الحقيقي

آفاق الاقتصاد السعودي

تشير توقعات صندوق النقد الدولي حسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في شهر أكتوبر 2022م إلى نمو الاقتصاد السعودي بنسبة 7.6 في المئة لعام 2022م و3.7 في المئة لعام 2023م. ويأتي هذا النمو في التوقعات انعكاسًا لارتفاع إنتاج النفط تماشيًا مع اتفاقيات

أوبك+ والتحسن الملحوظ في عدد من المؤشرات الاقتصادية الأخرى خلال العام 2022م. كذلك جاءت توقعات البنك الدولي على نحو مقارب لصندوق النقد الدولي بالنسب التالية 8.3 في المئة و3.7 في المئة على التوالي للعامين 2022م و2023م. أما فيما يخص توقعات التضخم للمملكة وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، فإنه من المتوقع أن يسجل التضخم ارتفاعًا نسبته 2.7 في المئة في عام 2022م (الرسم البياني رقم3).

الرسم البياني رقم 3: توقعات أبرز الجهات الدولية لنمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للمملكة

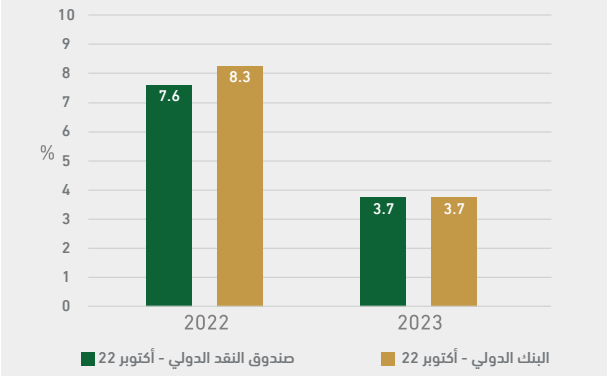

المصدر: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

وفقًا للتقديرات السريعة التي قامت بها الهيئة العامة للإحصاء، حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة العربية السعودية للربع الثالث من عام 2022م ارتفاعًا بلغ 8.6 في المئة على أساس سنوي. ويُعزى هذا النمو إلى ارتفاع الأنشطة النفطية بنسبة 14.5 في المئة وارتفاع الأنشطة غير النفطية بنسبة 5.6 في المئة بالإضافة إلى ارتفاع أنشطة الخدمات الحكومية بنسبة 2.4 في المئة. كذلك سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ارتفاعًا بلغ 12.2 في المئة في الربع الثاني من عام 2022م مقارنة بنفس الربع من العام السابق، بالإضافة إلى تسجيله ارتفاعًا بنسبة 2.2 في المئة مقارنة بالربع السابق. وساهم بهذا الارتفاع نمو الأنشطة النفطية حيث سجلت ارتفاعًا سنويًا يقدر بنحو 22.9 في المئة وارتفاعًا ربعيًا بنسبة 4.4 في المئة على التوالي.

إضافةً إلى ذلك، حققت الأنشطة غير النفطية نموًا سنويًا وربعيًا يقدر بنحو 8.2 في المئة و4.5 في المئة على التوالي، وسجّلت أنشطة الخدمات الحكومية ارتفاعًا سنويًا بنسبة 2.4 في المئة وارتفاعاً ربعيًا بنسبة 0.4 في المئة (الرسم البياني رقم 4).

الرسم البياني رقم 4: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسة
(على أساس سنوي)

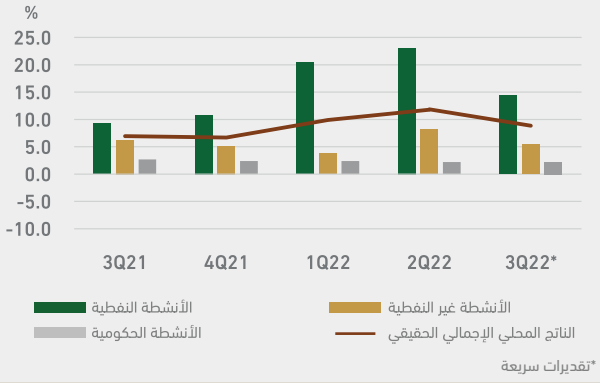

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية الرئيسة، سجّلت جميع الأنشطة الاقتصادية ارتفاعًا سنويًا خلال الربع الثاني من عام 2022م، حيث سجل نشاط التعدين والتحجير ارتفاعًا سنويًا نسبته 23.3 في المئة مع ارتفاع ربعي نسبته 4.8 في المئة، تلاه نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بارتفاع سنوي نسبته 16.4 في المئة وانخفاض ربعي نسبته 10.6 في المئة، ثم نشاط الصناعات التحويلية بارتفاع سنوي نسبته 13.4 في المئة وانخفاض ربعي نسبته 4.0 في المئة، ثم نشاط التشييد والبناء بارتفاع سنوي نسبته 8.8 في المئة وانخفاض ربعي نسبته 2.8 في المئة. تلاه نشاط الخدمات المصرفية المحتسبة بارتفاع سنوي نسبته 8.3 في المئة وارتفاع ربعي نسبته 11.1 في المئة (الرسم البياني رقم 5).

الرسم البياني رقم 5: نمو الأنشطة الاقتصادية على أساس سنوي

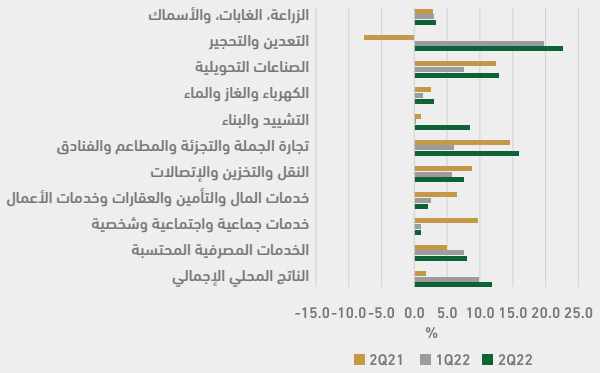

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

مؤشر الاستهلاك الخاص

تشير بيانات المؤشرات الاستهلاكية للقطاع الخاص المكوّن من مبيعات نقاط البيع، والسحوبات النقدية، وشيكات المقاصة للأفراد والشركات، والتجارة الإلكترونية عبر بطاقات مدى إلى ارتفاع في الاستهلاك خلال الربع الثالث من عام 2022م حيث سجل نموًا سنويًا بنسبة 8.9 في المئة، ونموًا ربعيًا يقدّر بنحو 1.9 في المئة. وقد سجلت مبيعات التجارة الإلكترونية عبر بطاقات مدى أعلى نسبة ارتفاع سنوي بنسبة 61.6 في المئة تلتها مبيعات نقاط البيع بارتفاع سنوي بلغ 19.2 في المئة. وفي المقابل، سجلت شيكات المقاصة للأفراد والشركات والسحوبات النقدية انخفاضًا سنويًا بنسبة بلغت 11.5 في المئة و1.6 في المئة على التوالي (الرسم البياني رقم 6).

الرسم البياني رقم 6: مؤشر الاستهلاك الخاص

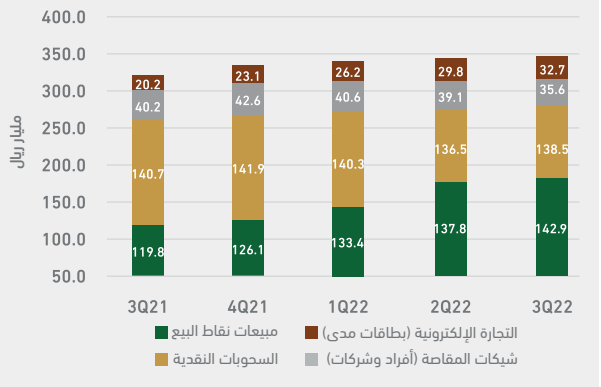

المصدر: البنك المركزي السعودي.

وبالنظر لمبيعات نقاط البيع حسب القطاعات خلال الربع الثالث من عام 2022م، يُلاحظ أن معظم القطاعات حققت نموًا إيجابيًا في المبيعات، ولكن مازالت مبيعات بعض القطاعات خلال هذه الفترة منخفضة نسبيًا، مثل: الأثاث والاتصالات والأجهزة الإلكترونية والكهربائية (الرسم البياني رقم 7).

الرسم البياني رقم 7: مبيعات نقاط البيع حسب القطاعات

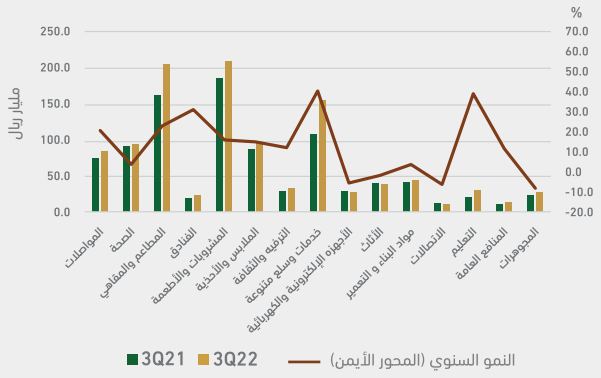

المصدر: البنك المركزي السعودي.

واردات القطاع الخاص الممولة عبر المصارف

سجلت الاعتمادات المستندية الجديدة المفتوحة لواردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية خلال الربع الثالث من عام 2022م ارتفاعًا سنويًا بنسبة 22.4 في المئة حيث بلغت ما قيمته 37.5 مليار ريال، بينما سجّلت انخفاضًا ربعيًا بنسبة 2.8 في المئة (الرسم البياني رقم 8).

الرسم البياني رقم 8: واردات القطاع الخاص الممولة عبر المصارف التجارية (الاعتمادات المستندية الجديدة المفتوحة)

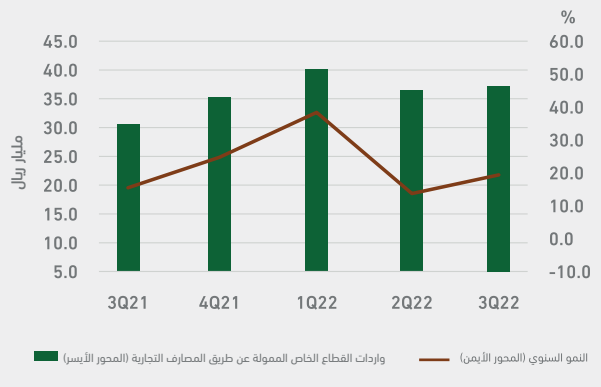

المصدر: البنك المركزي السعودي.

مؤشر الإنتاج الصناعي

تشير بيانات الرقم القياسي العام للإنتاج الصناعي في الربع الثالث من عام 2022م إلى ارتفاعه بنسبة 16.7 في المئة على أساس سنوي مدفوعًا بارتفاع نشاط الصناعة التحويلية ونشاط التعدين واستغلال المحاجر حيث بلغت نسب النمو 25.3 في المئة و14.6 في المئة على التوالي، وكذلك ارتفاع نشاط إمدادات الكهرباء بنسبة 7.3 في المئة. من جهة أخرى، شهد مؤشر الإنتاج الصناعي تحسنًا ربعيًا ليسجل نموًا نسبته 4.5 في المئة مدفوعًا بارتفاع نشاط إمدادات الكهرباء بنسبة 37.7 في المئة، ونشاط التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 4.1 في المئة، ونشاط الصناعة التحويلية بنسبة 2.6 في المئة (الرسم البياني رقم 9).

الرسم البياني رقم 9: النمو السنوي لمؤشر الإنتاج الصناعي

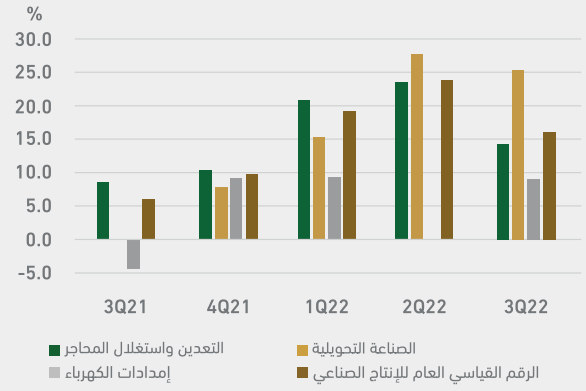

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

مبيعات الإسمنت داخل المملكة

سجلت مبيعات الإسمنت داخل المملكة ارتفاعًا سنويًا خلال الربع الثالث من عام 2022م بنسبة 7.4 في المئة حيث بلغت كمية المبيعات نحو 12.3 مليون طن، وسجّلت المبيعات انخفاضًا ربعيًا بنسبة 13.7 في المئة (الرسم البياني رقم 10).

الرسم البياني رقم 10: مبيعات الإسمنت داخل المملكة

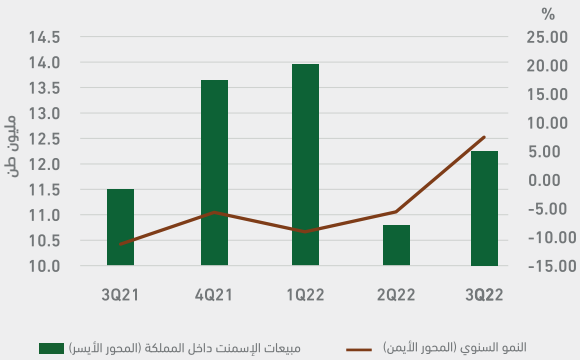

المصدر: شركات الإسمنت في المملكة العربية السعودية.

2-3 القطاع النفطي

تطورات إنتاج النفط الخام

سجّل متوسط إنتاج المملكة من النفط الخام خلال الربع الثالث من عام 2022م ارتفاعًا سنويًا بلغ 14.7 في المئة مقارنه بالربع المقابل من العام السابق، وحقق كذلك ارتفاعًا بنسبة 4.1 في المئة مقارنة بالربع السابق، ليبلغ متوسط الإنتاج نحو 10.9 مليون برميل يوميًا (الرسم البياني رقم 11).

تطورات أسعار النفط

سجل متوسط سعر النفط العربي الخفيف خلال الربع الثالث من عام 2022م ارتفاعًا سنويًا بنسبة 42.0 في المئة مقارنة بالربع المقابل من العام السابق، وكذلك سجل انخفاضًا بنسبة 8.4 في المئة مقارنة بالربع السابق ليبلغ متوسط سعر البرميل 104.3 دولارًا (الرسم البياني رقم 11).

الرسم البياني رقم 11: إنتاج المملكة من النفط الخام وسعر النفط العربي الخفيف

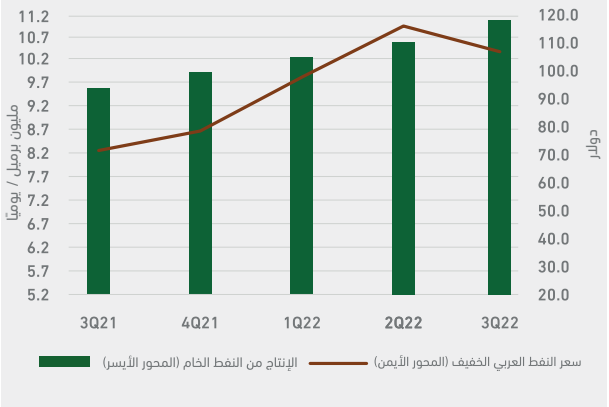

المصدر: أوبك.

3-3 المالية العامة

الإيرادات والمصروفات

سجل إجمالي الإيرادات الفعلية للميزانية خلال الربع الثالث من عام 2022م ارتفاعًا سنويًا مقداره 24.0 في المئة لتبلغ 301.9 مليار ريال، حيث بلغت الإيرادات النفطية 229.0 مليار ريال وشكلت ما نسبته 75.9 في المئة من إجمالي الإيرادات. ومن جانب آخر، بلغت الإيرادات غير النفطية 72.8 مليار ريال، حيث شكلت الضرائب على السلع والخدمات النصيب الأكبر من الإيرادات غير النفطية بما نسبته 61.6 في المئة.

ارتفع إجمالي المصروفات الفعلية للميزانية خلال الربع الثالث من عام 2022م بنسبة 21.6 في المئة على أساس سنوي ليبلغ 287.7 مليار ريال، حيث بلغت النفقات الجارية 247.3 مليار ريال وشكلت نسبتها 85.9 في المئة من إجمالي المصروفات، وشكلت تعويضات العاملين النصيب الأكبر بنسبة 51.3 في المئة من النفقات الجارية. ومن جانب آخر، بلغت النفقات الرأسمالية 40.5 مليار ريال، حيث شكلت ما نسبته 14.1 في المئة من إجمالي النفقات. وبناءً على ما سبق، سجلت الميزانية خلال الربع الثالث من عام 2022م فائضًا مقداره 14.1 مليار ريال (الرسم البياني رقم 12).

وبالنظر لأداء الميزانية خلال الفترة (يناير-سبتمبر) من عام 2022م، سجل إجمالي الإيرادات والمصروفات الفعلية للميزانية ارتفاعًا سنويًا بنسبة 36.5 في المئة و14.1 في المئة على التوالي، لتحقق بذلك الميزانية خلال الفترة (يناير-سبتمبر) من عام 2022م فائضًا مقداره 149.5مليار ريال مقارنةً بعجز مقداره 5.4 مليار ريال لنفس الفترة من العام السابق.

الرسم البياني رقم 12: تطورات الإيرادات والمصروفات

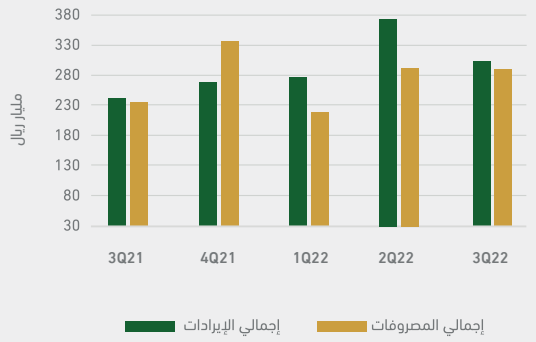

المصدر: وزارة المالية.

الدين العام

سجل رصيد الدين العام خال الربع الثالث من عام 2022م ارتفاعًا سنويًا مقداره 2.5 في المئة ليبلغ 971.8 مليار ريال، حيث بلغ الدين الداخلي 610.1 مليار ريال (يمثل 62.8 في المئة) بارتفاع نسبته 8.8 في المئة على أساس سنوي. ومن جانب آخر، بلغ الدين الخارجي 361.8 مليار ريال (يمثل 37.2 في المئة) بانخفاض نسبته 6.7 في المئة على أساس سنوي (الرسم البياني رقم 13).

الرسم البياني رقم 13: تطورات الدين العام

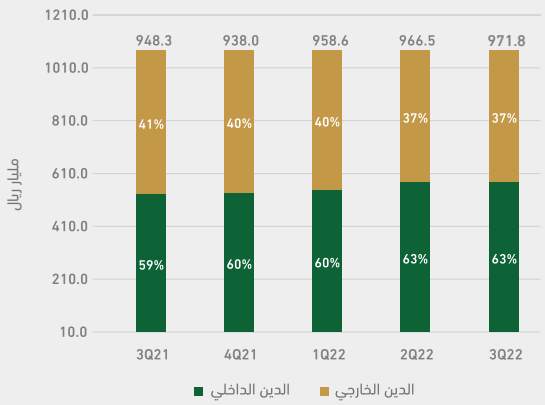

المصدر: وزارة المالية.

4-3 التضخم

متوسط الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك

سجّل متوسط الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال الربع الثالث من عام 2022م ارتفاعًا سنويًا نسبته 2.9 في المئة، وحقق ارتفاعًا ربعيًا نسبته 1.0 في المئة. ويعزى هذا الارتفاع إلى الارتفاع في قسم المطاعم والفنادق بنسبة 7.1 في المئة على أساس سنوي، وكذلك الارتفاع في قسم التعليم بنسبة 5.7 في المئة على أساس سنوي، والارتفاع في قسم الترفيه والثقافة بنسبة 4.2 في المئة على أساس سنوي. وفي المقابل، سجل قسم الملابس والأحذية خلال الربع الثالث من عام 2022م أعلى نسبة انخفاض سنوي بين الأقسام الرئيسة بنسبة 1.0 في المئة مقارنة بالربع المقابل من العام السابق (الرسم البياني رقم 14).

الرسم البياني رقم 14: معدل التغير السنوي في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

5-3 القطاع الخارجي

التجارة الخارجية

ارتفع إجمالي قيمة الصادرات في الربع الثاني من عام 2022م بنسبة 85.1 في المئة ليبلغ نحو 429.8 مليار ريال مقارنةً بنحو 232.2 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2021م، وكان ذلك نتيجة لارتفاع قيمة الصادرات النفطية بنحو 106.5 في المئة لتبلغ 343.7 مليار ريال، في حين ارتفعت الصادرات غير النفطية بنحو 31.0 في المئة (تشمل إعادة التصدير) لتبلغ 86.2 مليار ريال. وشكلت الصادرات النفطية ما نسبته 80.0 في المئة من إجمالي الصادرات، بينما شكلت الصادرات غير النفطية 20.0 في المئة من إجمالي الصادرات. في المقابل، ارتفعت قيمة الواردات (سيف) في الربع الثاني من عام 2022م بنسبة 21.7 في المئة مقارنةً بالربع المقابل من عام 2021م لتبلغ نحو 171.0 مليار ريال (الرسم البياني رقم 15).

الرسم البياني رقم 15: التجارة الخارجية

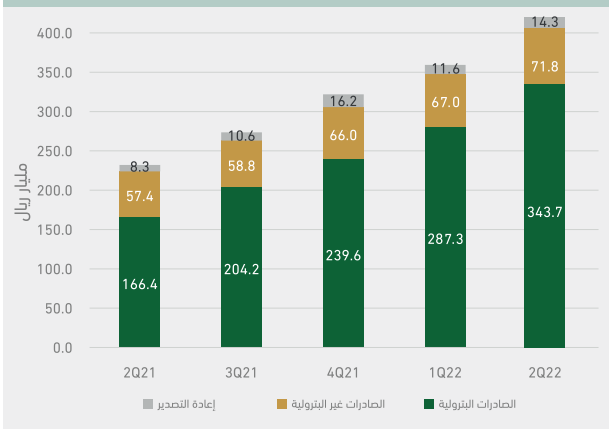

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

ميزان المدفوعات

الحساب الجاري

تشير التقديرات الأولية إلى تحقيق فائض في ميزان الحساب الجاري خلال الربع الثاني من عام 2022م مقداره 170.1 مليار ريال مقارنةً بفائض مقداره 26.5 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2021م. ويعود ذلك إلى تسجيل فائض في ميزان السلع والخدمات قدره 197.5 مليار ريال مقارنةً بفائض قدره 53.9 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2021م، حيث سجل ميزان السلع فائضًا قدره 272.2 مليار ريال نتيجة ارتفاع قيمة الصادرات السلعية بنسبة 85.4 في المئة لتبلغ 430.5 مليار ريال مقارنةً بحوالي 232.2 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2021م، على الرغم من ارتفاع الواردات السلعية (فوب) بنسبة 23.2 في المئة لتبلغ 158.3 مليار ريال مقارنة بنحو 128.4 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2021م. وارتفع عجز حساب الخدمات في الربع الثاني من عام 2022م ليصل إلى 74.7 مليار ريال مقارنة بـ 49.8 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. وارتفع ميزان الدخل الأولي بنسبة 33.4

في المئة ليبلغ 19.2 مليار ريال في الربع الثاني من عام 2022م مقارنة بحوالي 14.4 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. كذلك ارتفع عجز حساب الدخل الثانوي بنسبة 11.3 في المئة ليصل إلى حوالي 46.6 مليار ريال مقابل 41.9 مليار ريال في الربع الثاني من العام السابق.

الحساب الرأسمالي

سجل بند الحساب الرأسمالي خلال الربع الثاني من عام 2022م تدفقًا للخارج بقيمة 2.7 مليار ريال مقابل تدفق للخارج بنحو 1.2 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق.

الحساب المالي

سجل صافي الاستثمارات المباشرة خلال الربع الثاني من عام 2022م ارتفاعًا بقيمة 37.4 مليار ريال، وذلك بسبب ارتفاع قيمة صافي حيازة الأصول المالية في الخارج بمبلغ 45.2 مليار ريال، مقابل ارتفاع أقل في قيمة صافي تحمّل الخصوم في الداخل والتي قُدّرت بحوالي 7.9 مليار ريال. وارتفع صافي استثمارات الحافظة بمبلغ 57.2 مليار ريال، مقارنة بارتفاع بحوالي 12.6 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. وارتفع صافي الاستثمارات الأخرى بنحو 4.1 مليار ريال، مقابل ارتفاع بنحو 50.1 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. وسجل صافي الأصول الاحتياطية ارتفاعًا بمبلغ 57.5 مليار ريال في الربع الثاني من عام 2022م مقابل انخفاض بمبلغ 3.6 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق، حيث ارتفعت الأصول الاحتياطية الأخرى بمبلغ 60.5 مليار ريال (الناتج من ارتفاع بند الاستثمار في الأوراق المالية بمبلغ 3.6 مليار ريال بالإضافة إلى ارتفاع بند عملة وودائع بمبلغ 56.8 مليار ريال) مقابل انخفاض بمبلغ 5.3 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق.

4- القطاع المالي والمصرفي

4-1 التطورات في القطاع المصرفي

عرض النقود

سجّل عرض النقود بتعريفه الشامل (ن3) خلال الربع الثالث من عام 2022م ارتفاعًا سنويًا نسبته 9.0 في المئة (203.4 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق، وحقق أيضًا ارتفاعًا ربعيًا نسبته 1.1 في المئة (26.8 مليار ريال) ليبلغ نحو 2,465.8 مليار ريال (الرسم البياني رقم 16).

الرسم البياني رقم 16: عرض النقود (ن3) ومكوناته

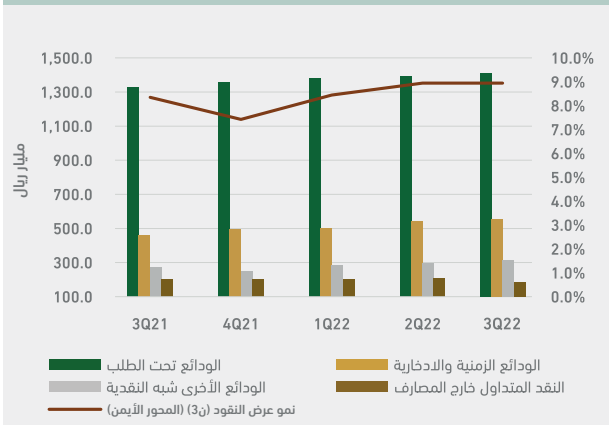

المصدر: البنك المركزي السعودي.

الائتمان المصرفي

سجل الائتمان المصرفي المقدم للقطاعين الخاص والعام خلال الربع الثالث من عام 2022م ارتفاعًا سنويًا بنسبة 15.3 في المئة (306.4 مليار ريال)، وحقق أيضًا ارتفاعًا ربعيًا بنسبة 3.3 في المئة (73.7 مليار ريال) ليبلغ 2,315.6 مليار ريال (الرسم البياني رقم 17).

الرسم البياني رقم 17: الائتمان المصرفي حسب القطاع

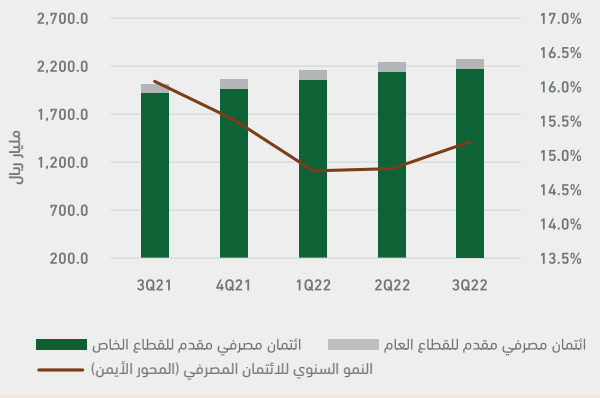

المصدر: البنك المركزي السعودي.

القروض المصرفية حسب النوع

سجلت القروض العقارية في نهاية الربع الثاني من عام 2022م ارتفاعًا سنويًا نسبته 27.0 في المئة (135.5 مليار ريال)، وشكّلت بذلك ما نسبته 28.5 في المئة من إجمالي الائتمان المصرفي. ويعزى هذا النمو بشكل رئيس إلى برامج الحكومة الهادفة إلى زيادة نسبة تملك المواطنين للمساكن. ومن جهة أخرى، ارتفع إجمالي القروض الاستهلاكية على أساس سنوي بنسبة 13.1 في المئة (51.6 مليار ريال)، حيث شكلت 19.9 في المئة من إجمالي الائتمان المصرفي (الرسم البياني رقم 18).

الرسم البياني رقم 18: القروض المصرفية حسب النوع

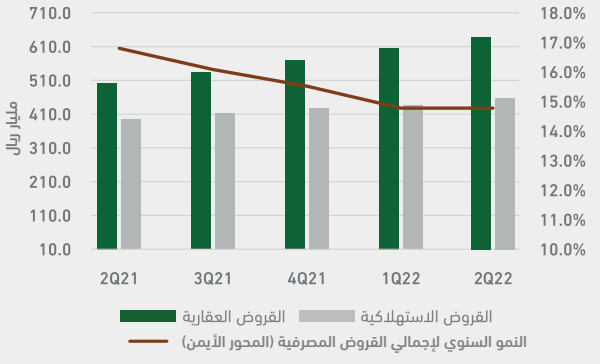

المصدر: البنك المركزي السعودي.

2-4 التطورات في سوق التأمين والتمويل وأسواق رأس المال

تطورات سوق التأمين

شهدت سوق التأمين ارتفاعًا في إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها للربع الثاني من عام 2022م بنسبة 28.8 في المئة لتصل إلى ما يقارب 12.2 مليار ريال مقابل نحو 9.5 مليار ريال خلال الربع المقابل من العام السابق، بينما انخفض إجمالي أقساط التأمين على أساس ربعي بنسبة 18.8 في المئة. وجاء ذلك نتيجة لارتفاع إجمالي الأقساط المكتتب بها للتأمين الصحي على أساس سنوي بنسبة 31.8 في المئة وانخفاضه مقارنة بالربع السابق بنسبة 28.2 في المئة، وارتفاع إجمالي الأقساط المكتتب بها للتأمين العام على أساس سنوي بنسبة 24.0 في المئة، وانخفاضه على أساس ربعي بنسبة 4.6 في المئة. وكذلك ارتفاع إجمالي الأقساط المكتتب بها لتأمين الحماية والادخار على أساس سنوي وربعي بنسبة 35.1 و17.4 في المئة على التوالي (الرسم البياني رقم 19).

الرسم البياني رقم 19: إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها

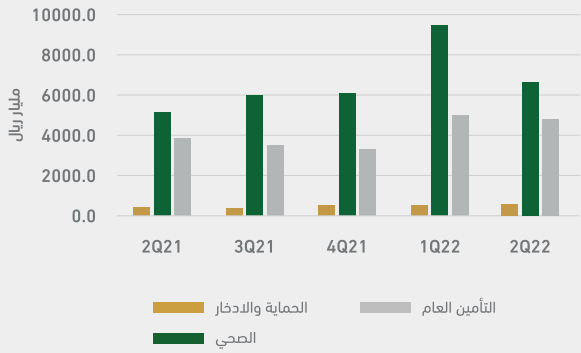

المصدر: البنك المركزي السعودي.

شركات التمويل

ارتفع إجمالي الائتمان الممنوح من شركات التمويل في الربع الثاني من عام 2022م بنسبة 18.1 في المئة ليصل إلى 72.7 مليار ريال مقابل 61.6 مليار ريال خلال الربع المقابل من العام السابق، وارتفع على أساس ربعي بنسبة 2.3 في المئة. وحقق التمويل الممنوح للأفراد أعلى ارتفاع سنوي بنسبة 19.9 في المئة، في حين ارتفع على أساس ربعي بنسبة 2.9 في المئة (الرسم البياني رقم 20).

الرسم البياني رقم 20: الائتمان الممنوح من شركات التمويل حسب القطاعات

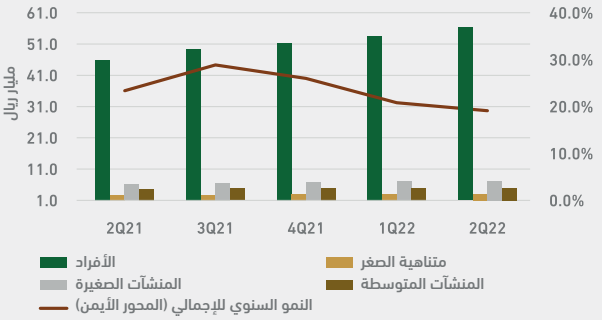

المصدر: البنك المركزي السعودي.

تطورات أسواق رأس المال

حقق المؤشر العام لأسعار الأسهم (تاسي) بنهاية الربع الثالث من عام 2022م، انخفاضًا سنويًا نسبته 0.8 في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق وانخفاضًا ربعيًا بنسبة 1.0 في المئة ليبلغ 11,405.3 نقطة، كذلك حقق عدد الأسهم المتداولة انخفاضًا سنويًا نسبته 22.6 في المئة مقارنةً بالربع المقابل من عام 2021م. وكذلك انخفض عدد الأسهم المتداولة في الربع الثالث من عام 2022م بنسبة 17.9 في المئة مقارنة بالربع السابق ليبلغ حوالي 9.6 مليار سهم. أيضًا، انخفضت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة بنسبة 26.6 في المئة مقارنة بالربع السابق لتبلغ نحو 363.1 مليار ريال، وسجلت انخفاضًا سنويًا نسبته 18.7 في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (الرسم البياني رقم 21).

الرسم البياني رقم 21: المؤشر العام لأسعار الأسهم في السوق الرئيسية (تاسي)

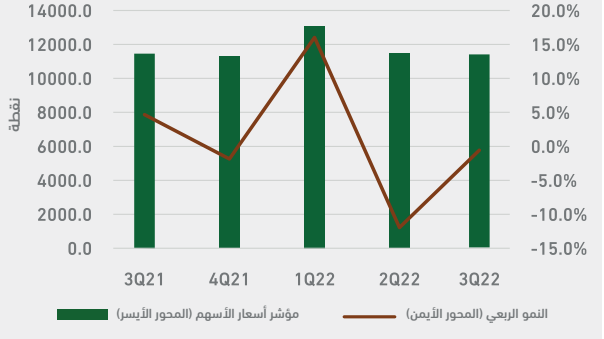

المصدر: السوق المالية السعودية (تداول).

إضافةً إلى ذلك، سجلت سوق الصكوك والسندات ارتفاعًا ربعيًا بالقيمة الاسمية المتداولة بنسبة 261.9 في المئة مقارنةً بالربع المقابل، حيث بلغ إجمالي قيمة التداولات 2.5 مليار ريال. كذلك بالمقابل، سجل مؤشر سوق الصكوك و السندات انخفاضًا ربعيًا بنسبة 0.1 في المئة مقارنةً بالربع السابق حيث أغلق المؤشر عند مستوى 956.5 نقطة.

3-4 تطورات التقنية المصرفية

نظام سريع

ارتفعت القيمة الإجمالية لعمليات نظام سريع خلال الربع الثالث من عام 2022م على أساس سنوي بنسبة 47.7 في المئة لتبلغ 16,867.8 مليار ريال. وبلغ مجموع مدفوعات العملاء نحو 2,491.1 مليار ريال، بارتفاع نسبته 14.4 في المئة على أساس سنوي. حيث بلغ مجموع قيم المدفوعات المفردة 1,291.9 مليار ريال، في حين بلغ مجموع المدفوعات المجمعة حوالي 1,199.2 مليار ريال. وبلغ إجمالي قيمة المدفوعات ما بين المصارف 14,084.3 مليار ريال، بارتفاع نسبته 54.5 في المئة على أساس سنوي.

مدى

بلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي خلال الربع الثالث من عام 2022م ما يقارب 386.7 مليون عملية بإجمالي سحوبات نقدية قدره 138.5 مليار ريال شملت عمليات المصارف وعمليات مدى. وبلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة نقاط البيع خلال الربع الثالث من عام 2022م نحو 1,900.8 مليون عملية بإجمالي مبيعات قدره 142.9 مليار ريال. إلى جانب ذلك، بلغ إجمالي عدد أجهزة الصرف الآلي قرابة 16.3 ألف جهاز في نهاية الربع الثالث من عام 2022م، وبلغ عدد بطاقات الصرف الآلي المصدرة من المصارف المحلية نحو 41.1 مليون بطاقة. في حين بلغ عدد أجهزة نقاط البيع في نهاية الربع الثالث من عام 2022م حوالي 1.3 مليون جهاز.

المقاصة

بالنسبة لإحصاءات المقاصة للربع الثالث من عام 2022م، فقد بلغ عدد الشيكات المقدمة من غرف المقاصة (صادرة وواردة) حوالي 343.6 ألف شيكًا بقيمة إجمالية بلغت 76.9 مليار ريال، حيث بلغ عدد شيكات الأفراد والمؤسسات نحو 278.7 ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت 35.6 مليار ريال، فيما بلغ عدد الشيكات بين المصارف حوالي 64.9 ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت 41.3 مليار ريال.

4-4 أبرز التطورات في التقنية المالية للربع الثالث 2022م

يسعى البنك المركزي السعودي إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية المنبثقة من رؤية المملكة 2030 وبرنامج تطوير القطاع المالي، ومن ذلك تنمية الاقتصاد الرقمي وتمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص من خلال فتح المجال أمام جهات جديدة لتقديم الخدمات المالية. ويدعم البنك المركزي الابتكار في القطاع المالي الذي يُمكّن الجهات في السوق من تطوير نماذج أعمال جديدة. حيث عمل البنك المركزي في عام 2021م على تطوير مبادرته المتعلقة بمشروع المصرفية المفتوحة وخدماتها وذلك بالتعاون مع القطاع المالي.

وتُعد المصرفية المفتوحة ابتكارًا تقنيًا يُمكّن العُملاء من مشاركة بياناتهم بأمان مع طرف ثالث، مما يؤدي إلى فتح المجال أمام ابتكار خدمات مالية جديدة وتقديمها. ويأتي دور البيئة التجريبية الخاصة بالبنك المركزي هنا بدعم هذه الأهداف وتحقيقها، فقد صرح البنك المركزي لـ 6 شركات تقنية مالية جديدة خلال الربع الثالث من عام 2022م لتقديم خدمات المصرفية المفتوحة في البيئة التجريبية لتنضم بذلك إلى قائمة الشركات المُصرح لها في الدفعات السابقة، ليصل الإجمالي إلى 10 شركات تقنية مالية لتقديم خدمات المصرفية المفتوحة في البيئة التجريبية.

الجدير بالذكر أن البنك المركزي يعمل مع المشاركين في القطاع المالي من البنوك وشركات التقنية المالية على بناء منظومة متكاملة لتطبيق المصرفية المفتوحة في المملكة وتجهيزها وفقًا لأفضل المعايير الرقابية والتقنيات الجديدة المبتكرة. بالإضافة إلى إعلان البنك المركزي عن تحديث الإطار التنظيمي للبيئة التجريبية الخاصة به، وذلك بهدف زيادة فعاليته وتحقيق أهداف إستراتيجية التقنية المالية ضمن برنامج تطوير القطاع المالي بأن تكون المملكة في مصاف الدول الرائدة في مجال التقنية المالية.

WWW.SAMA.GOV.SA